

خمسـة مؤشرات اقتصادية وإحصائية ونظرية ومالية وتشريعية تحضـر للحدـث المنتظر

شكيب أبو زيد:

٢٠٠٧ عام التامين الذهبي...عربياً!

➤ بسبب النفط تطلعت التشريخ الكبيرة والعكس الأمر بجانبها على قطاع التأمين

➤ النظرة الاقتصادية أدت إلى ارتفاع هائل في مبيعات السيارات

والتأمين الصحي الإلزامي زاد من حصة العطفة التأمينية

➤ تقلقت السعودية بفشل قانون التأمين الجديد

من اعتبار التأمين حراماً إلى اعتباره مقبولاً وحلالاً

➤ التوقعات أن ترتفع أقساط التأمين في المملكة من ١,٤ بليون دولار

إلى ٣ بلايين في خلال سنتين

➤ حذر أن يقتصر تطوير القطاع على التأمينات الإلزامية فقط..

على الشركات أن تشتغل على الأخطار الصغيرة التي تهدد المواطن العادي

من ضمن على أبواب اعتماد العديد على مدى فيه التفتتون من العفراء هنا وأهنا لتفتاح الخامن وثقنا مؤشرات ذلك نزل أعفها النظرة الاقتصادية والصنوية العنقلية من ارتفاع أسعار النفط ورفر الهزة العالمية جزمه التغير أسعار الأسهم في أسواق بعض دول العفراق.

ج من الضروري، أولاً، التفرغ ما بين النظرة الاقتصادية والصنوية العنقلية من ارتفاع أسعار النفط من جهة وبين صعود أو انخفاض أسعار الأسهم من جهة ثانية، ذلك أن قطاع التأمين استفاد وبمقدوره وسقطت بسببها من النظرة الاقتصادية الأداة من ارتفاع أسعار النفط بسبب التشريح الكبيرة التي تشعبها أو التي يتم إملاقها في العديد من دول العفراق كما في دول غير نفطية مثل إيران، سورية، الأردن، تونس، المغرب... إن كل ذلك مرتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بارتفاع أسعار النفط وبمخاطر الأداء الاقتصادي للعديد من الدول العربية.

على أن السؤال الأساس يدور حول التالي: كيف يمكن زيادة في أسعار النفط على قطاع التأمين؟

لتحليل أولاً بصورة مباشرة على الأثر المادي، يعني أنه كما ارتفعت أسعار النفط ارتفع معها سعرهول الدول النفطية، وارتفاع السعرول أصبح المنجبة مادية إلى توظيف هذه السيرة، عندما تنفق في سائر أفعالها مشاريع جديدة والحصل مثال على ذلك هو مشروع مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في مكة ومدينة الطائف في فطر والبراء الاقتصادية والتأمين في البحرين.

وفي ضوء هذه التوقعات يزداد الطلب على التأمين، خصوصاً تأمين الزوارات من شركات والتجارات... وهو ما يؤدي، إلى ارتفاع في أقساط التأمينات البحرية، وكذلك في الزيادة أقساط التأمينات على المشاريع العمرانية والهندسية، ونلاحظ ذلك كثيراً في السعودية وهي وأبو علي وبشر.

وبحسب النظرة الاقتصادية، ثانية، هناك ارتفاع هائل في مبيعات السيارات، وبالتالي في التأمين عليها على مدى، مثلاً، لتضخم كل سنتين أو ثلاث سنوات حركة مبيع وشحن السيارات، وهو ما يدفع إلى زيادة الطلب على التأمين عليها، وأخيراً وليس آخراً هناك التأمين الإلزامي على المشاريع العمرانية والهندسية الإلزامي أساساً من قبل العمالة الوافدة إلى دول الخليج والتي تقدر بمئات الآلاف، وبمجم هذه التشريخ العربية

٢٠٠٧ قد يكون عام التأمين ماضياً بل قد يكون عامه الذهبي في الوطن العربي، باستثناء لبنان، ربما إذا لم تستطع فيه الآثور السياسية والأمنية والبيوت ذلك جيداً ويحلل برمجياً تمت خمسة عتاقين، أولاً النظرة الاقتصادية المنجبة من ارتفاع أسعار النفط ثانية العنقرحات الجديدة التي فركها دول خليجية، نسبياً لقطاع التأمين، كذلك تعاملت معال العطفة التأمينية في السعودية، رابعاً إنشاء مناطق اقتصادية حرة في قطر جديدة، ولا سيما في حدة العنقرة النوية، دبي وغيرها، خامساً تنمو العفراء العنقرحات العنقرحات وولادة شركة جديدة هي -عنقرات بي- استعانت في عابها الأولى أن تعطي بمسئول من فنة BBB من وثيقة -عنقرات أبو بوزر- نظراً إلى فونتها المالية ومعضلتها التأمينية

ولآن كل هذه التفتاح تمنح إلى توضيح وشرح مستطحيين ونحن على أبواب العام الجديد التي تشير التوقعات إلى أنه سيكون وأهنا على الصعود التأميني، فقد التفتنا للتحقق على الأحداث، بأحد أبرز العفراء العرب في حقل التأمين شكيب أبو زيد التي يكون حالياً إدارة شركة -عنقرات بي- (عفراء دبي) بعدما شغل منصب المدير الإقليمي لشركة -عنقرات بي- (عفراء تونس)، والتي تعد هي الآخرى من شركات الإعادة العفراء في الوطن العربي، وقد جرى هذا التفتاح مع مدير عام -عنقرات بي- في بيروت في لقاء زيلاً عطفة أنه لم يبدأ حديثاً إلا أن يزور العديد العفراء لتقوم العنقرحات ISSA التي كان يترأس فيه قبل التفتاح إلى دبي، ويعلق معلقاً أمام طلاب السنة الثالثة في ما يلي نحن العفراء

في زيادة المظنة الاقتصادية بطرق عدة كإثراء السيارات والشاحنات هادياً واستقطاب البنوك وتغطيتها ضد العراق، مثلاً وسوى ذلك ويضاف إلى ما تقدم أنه يوجد حالياً في دول الخليج وهي قطري بضرورة الاستفادة إلى أقصى حد من الطاقة النفطية والتوظيف رؤوس الأموال، مع الأخذ بعين الاعتبار التدوي الاقتصادية ليس في دول الخليج فقط بل في الدول العربية الأخرى، ومن ذلك أن المجموعة الكويتية، مثلاً أو الإماراتية، لديها استثمارات في كل من تونس وألمانيا وفرنسا والمغرب ومصر... كما أن لدى شركات البلدان النفطية رغبة وشهية للاستثمار في بلدان عربية وأوروبية، والتأثر على ذلك هو خطة شراء P&O من طرف شركة إحصار، وهذا يدل على أنه يوجد حالياً استثمار قطري وإحصار في الشركة النفطية أو ما يمكن أن نسمة بالمستعمل القطري، ولهذا حصل تحول إيجابي في الاستثمارات الخليجية، يدل على إرادة دبي حثت من امتدادها على النفط والتخليص عن ذلك بالسياسة والخدمات والمضامات والقطاعات الإعلامية والسياسي... كل ذلك يشير إلى أنه حصل تحوير منذ الألفية سنة حتى الآن، على مستوى الاستثمارات الاقتصادية بل التفكير الاقتصادي الذي تحول إلى تفكير استراتيجي، وهذا نظام وواضح.

من ويبدو أن التشريعات الجديدة والتي منعت هذه المظنة خصوصاً في القطاع العقاري التي استلقت هو الآخر من أنواع النفط.

جـ. هناك توجهان من البلدان بلدان ذات تشريعات نامية عربية ورعتها من دول شمال أفريقيا والبلدان أو قديماً ككندا في سوريا العراق ومصر، أما دول الخليج فهي جديدة العهد في هذا المجال.

لكن، في السنوات الأخيرة بدأت التشريعات في هذا القطاع تأخذ طريقها والمبار في هذا المجال صدور قانون جديد في السعودية في خطوة مهمة جداً لتنظيم سوقها، بحيث يتأثر فيها التأمين من سوق بلا ضمان إلى سوق ملقى، ومن لم تأخر وجاءت هذه الخطوة بعد اعتماد شركات التأمين كبريات في المملكة هما «ميدفال» و«الغول» وهكذا فإن الفدانين الجديد والمجموعة المالية والعراقية التي تتكامل بها مؤسسة النقد السعودي، إضافة من التهور شركات التأمين وشركات على مصالح عملة التوافق إن التشريع السعودي خطوة مهمة، كما أن التوافق الذي تار والمقالات التي كتبت والمعلومات الإعلامية التي ولدت صدور



تفكير أو ريد
سوق فدانين في السعودية
أصبح جيداً

➤ **التأمين التكافلي في ماليزيا**
التكفل من صفر إلى 1 في السنة
والخطة العشرية ستزحف نسبتها من معدل
الحظوظ التأمينية إلى 10 بالمئة

➤ **التعاونية: طورت السوق السعودي**
وتحوّلت إلى مدرسة

هذا القانون الجديد قد ساعدت كلها في رفع مستوى الوعي التأميني فيها. لقد انطلقت المشكلة من وضع كان التأمين فيه حراماً إلى وضع أصبح فيه مقبولاً وخلاً. أشهد إلى كل ذلك أن هناك قوانين جديدة كالتأمين الإجمالي على رخصة القيادة. جعلت الناس أكثر وعياً بأهمية التأمين على السيارات أو على المسؤولية المدنية. ثم هناك التأمين الإجمالي الصحي بالعقود الفردية إلى بعض دول الخليج. وهذا التأمين يزيل عن كامل التكلفة مئة في المئة تقريباً من التكاليف على القطاع الصحي. وبالتالي بالنسبة للسوق السعودي، مثلاً، هي أن تراجع أقساطها من 1.8 بليون دولار إلى 1.2 بليون دولار في 2000 إلى 3 بليون دولار في خلال سنتين ويمكن أكثر. وهذا تطور إيجابي جداً.

لكن من التطورات لقطاع التأمين لا يقتصر فقط على السعودية ففي دولة الإمارات أقرب مزارع التأمين الصحي الإجمالي التي ستؤثر إيجاباً على قطاع التأمين في هذه الدولة. والنسبة هذا الأمر على دول الخليج الأخرى مثل قطر، الكويت والبحرين وغيرها.

مع ذلك يجب أن نتكلم حديثاً لأن تطور القطاع يجب ألا يقتصر على التأمينيات الإجمالية فقط وإنما على شركات التأمين أن تستغل على الأخطار الصغيرة التي يتم إحصاءها بواسطة العددي، كالتأمين على بيته وصحته والتقاعد. واعتبار أن القطاعات أو المنتجات التي هي وأنها لتعززها التأمين. ولكن هل التوافق العربي الحالي واقع لها أم أنه في تلك هو ثم نت المشكلة مشكلة وهي تأسيس أو مشكلة إيكسكيتايد أو هي مشكلة عدم قدرة قطاع التأمين على الكفاءة.

إن كل هذه الأسئلة بحاجة إلى أهمية وإلى معالجة. وهي كانت هناكين مطروحة للبحث في كل المؤتمرات والمؤتمرات الاقتصادية والتأمينية.

وإذا استشهدنا بتجربتين ثالثة دول جنوب أوروبا الخطة على البحر الأبيض المتوسط مثل



مع طلابه في بيروت

شكيب أبو زيد، الرئيس التنفيذي لشركة إيسا، لم يسن طلابه في المعهد العالي لعلوم التأمين ISSA مستوحياً منه مفهوم في دبي والمعهد في بيروت، ولكن التواصل بينه وبينهم

لقد رفع الماليزيون بين سنة 1996 وسنة 2004 التأمين التكافلي من صفر إلى أربعة في المئة من معدل الصفقة التأمينية المتأخذ. ومن المرجح أن ترفع «الخطة العشرية» من 2004 إلى 2014 نسبة التأمين التكافلي إلى 10 بالمئة من معدل تلك الأقساط. إذ هناك أهداف وخطة مرسومة والسؤال هنا هل لدينا في بلدنا العربية أهداف مرسومة وخطة أم لا؟ هل هناك من أن هذه الخطة موجودة. يمكن أن يكون هناك تكبير أو نوع من التكبير في إطار الخطة التأمينية الشروسية أو الخطة التأمينية الفردية. ولكن في مالي الدول لا يوجد شيء من هذا القبيل.

ولدينا علينا أن نؤسس لنوع من المعاهد والتعاون ما بين الدولة والقطاع الخاص. بحيث تضع الدولة السياسات بتساعدها القطاع الخاص الذي يعتبر المستفيد الأكبر من هذا

إعطاهم فرص، العراق، إسبانيا واليونان، والقطرية الماروقية. للاحظ أن إسبانيا قبل دخولها السوق الأوروبية المشتركة في سنة 1996، كان قطاع التأمين فيها غير متطور. والأسوأ منه كان قطاع التأمين في فرنسا. أما الآن فلا القطاعين تطور أكثر بكثير من قطاع التأمين في الوطن العربي. بالنسبة الأوروبية إضافة إلى جهود الدولتين وجود قطاعي التأمين فيهما من أجل ملوحة الاستثمار التنهوي.

هذا في ما يخص إسبانيا وفرنسا. أما في ماليزيا فقد كان القطاع الفرعي قبل أن يمتد سنة، أقل بكثير من الناتج القومي في البلدان العربية. لكن إطلاق السوقين فيها خطة اقتصادية واضحة عزها من حال إلى حال. والنسبة الأمر على قطاع التأمين، وخصوصاً التأمين التكافلي.

➔ **تشريعات مركز دبي جعلته**
بمصاف أكثر دول العالم تقدماً
وثلاثة دول عربية تحاول السير على خطاه

➔ **نمو الصادح التأمين التكافلي لا يقل**
عن 10 إلى 20 بالمئة

وبؤيرة إنشاء شركات جديدة التي تصاعد



وإذا حاولنا، استشرافاً وبين مراد وجنّ أن نمنش شركات كانت فعلاً أمثلة في التأمين في العالم العربي، نستقر إلى شركة الإعادة العربية، (مقرها بيروت) وإلى المجموعة العربية للتأمين، (مقرها البحرين)، وبكوتة التوريس كورنيش، (التكويد) التي هي بدورها كانت مدرسة أيضاً.

أعود للتقول إن من شركة القحطانية، في السوق السعودي شركتي أيضاً تطورت هذا السوق كانت على مستوى عالٍ جداً، وأكثر من ذلك يمكن اعتبارها نواة تلك السوق العربية ثم مدرسة، ولا يتق في أن الترخيص الشركات 1997 سيجب في تعزيز إمكانات هذا السوق وإطعمه، ورغم الاستفسارات التي وجهت للتأمين الجديد (ألا أيضاً لا يمكنه أن يتكرر أنه قانون تأمين جيد، ورائد حتى ولو تضمن بعض التفاصيل، إلا أن وجود قانون، وبمعنى بالمعنى أن هناك تطوراً إيجابياً على هذا الصعيد.

في زمان هذا التطور مع فناء من الاقتصادية والاصابة ونظرة، وسيادية في دول خليجية، ومن تلك مدينة مكة، عهدهم، مرفأ البحرين، مدينة العقورة في قطر، أي أن حتى تقدم هذه النجدة المظفرة فنتاج التأمين.

أج التوضيح كانت المديونية متداخلة إلى استقطاب أكثر عدد من الشركات، وكان ذلك في المبيعات، بعضها بدأت المراكز المالية أو المدن المقارئة، والسيادية أيضاً هذا وعنا، وأبرزها مركز دبي المالي العالمي الذي وفرت المصلحة فيه إلتزاماً قانونياً واقتصادياً لشركات عالمية، وعلى التغير ما قبل الأخير، وصل عدد الشركات المسجلة إلى 2700 شركة، بينما عدد لا يستهان به من الشركات الأمريكية العملاقة إلى جانب شركات تأمين منها أن شركة إعادة تكافلياً هي (مكتفيل-جوي، سكويتل-جوي، ألبويك) إنشورنس غروب، وشركاة وساطة T.A.M. Marsh، Robert Fleming، وسبراه

والشعور في مجال التأمين، وكان يكفي أن يمر في العاصمة الليديّة ليضعة أيام كثر يتشتمن وثقاً لملامحة الطلاب والإجابة عن كل الأسئلة.

كان سهلاً وكان يداً غير الفريدة الإكثري، بلشمال المستشفيات هوية وكذلك الفروع التي كان يتلقى الإجابة منها بالوسيلة نفسها، طمأ بأن المادة التي يدرجها دور حول الإكتساب

التأمين، من التشريعات الأخيرة في السعودية التي إلى ازدهار سوق التأمين فيها، وإلى الآن هناك شركة الترخيص التي على أساسها شركات لعولمة وهناك نقعة جديدة متكونها في الأسواق والشعور المفضل طيف نقيم هذا الوضع.

أج إن الترخيص 1997 شركة في المملكة يتكرر أصح حدث التأميني قبل انبجها 2006، وخصوصاً أن هذه الخطوة تعد بعد طول انتظار.

ما يعبر قوله أنه منذ صدور القانون الجديد في العام 2006 إلى الآن تعددت طريقة التعامل مع السوق السعودية من جانب الشركات بشكل كبير، وعلى سبيل المثال فهدما طرح القانون الجديد مبلغ مئة مليون ريال كحد أدنى لرأس المال، فهد هذا المبلغ سرفعتنا جيداً أما الآن أصبحت الآن تسير الشركات الجديدة

أج إن الترخيص 1997 شركة في المملكة يتكرر أصح حدث التأميني قبل انبجها 2006، وخصوصاً أن هذه الخطوة تعد بعد طول انتظار.

ما يعبر قوله أنه منذ صدور القانون الجديد في العام 2006 إلى الآن تعددت طريقة التعامل مع السوق السعودية من جانب الشركات بشكل كبير، وعلى سبيل المثال فهدما طرح القانون الجديد مبلغ مئة مليون ريال كحد أدنى لرأس المال، فهد هذا المبلغ سرفعتنا جيداً أما الآن أصبحت الآن تسير الشركات الجديدة

إن مركز دبي العالمي نجح كثيراً وبمناهجه فاق توقعات ملحة هذه الإدارة. كمن الشركات الموجودة في مركز مسقطم على مستوى التوجهات والقرارات التي طبعه ملحة دبي للشركات العالمية التي تفرخ على الشركات ضوابط وقيدوا بمسئولي الضوابط والقيد الموجودة في أكثر دول العالم لقدما مثل بريطانيا، مثلاً. وهذا يعطي هذه الشركات مساندة وثقة كبيرتان على مستوى مساندة بالمشورة لهذا كالتالي: دبي، فإن وجودنا في هذا المركز يعني أننا موجودون على نفس المستوى مع شركات غربية مثلكة ونطمح بنفس الوقت لنادم الريادة، وهذا دليل ثقة وبمناهجه من طوله وبمناهجه حركة وبمناهجه السور جيد.

وفي قرار دبي قرار أولاً الذي جعل من الآمنة ذاته على العالم ملحة ملحة جيد. ومهما التمرض العالمي، الذي بدأ يشغل الشركات كبيرة، منها شركاتنا في مجال إعادة التأمين American Insurance Group و Hannover Plö Takafol. هذه الحركة العمروانية التي أسست مراكز وهذا ملحة وطارية وبصرفها وبغنية وبسوى ذلك. حركة ملحة العالم العمل التأميني، فإن إعادة التأمين الكفافي، فهذا هو مطر. فاق التوقعات.

إن نمو اقتصاد التأمين الكفافي ٢ بقل من ١٥ في ٢٠ في السنة، مما يدل على أن هذه الأرقام للشاصف كل ١ إلى ٤ سنوات والقوية الآن إلى

➤ بريطانيا تلحق في يوليو ٢٠٠٧ شركة تكافية برأسمال ٢٠ مليون جنيه إمبرياني على أن يرتفع إلى ٥٠ مليوناً بعد دخول متولين عرب

➤ الكويت قائمة على النهضة العمروانية والاقتصادية كبيرة جداً

➤ التكافل - دبي، حلن مشكلة إعادة شركات التكافل

وهي لتكامل - أريج، في المساهمة لتكوين صناعة التأمين في الوطن العربي

إعادة نظراً إلى التطلو هذه من الشركات، وهي سبيل التطلو، يوجد في الكويت ٦ أو ٧ شركات الكفافية في حين لم يكن فيها ١ شركة قبل عشر سنين في عصر يوجد الآن شركة تعمل في التكافل أحد التأمين السعودي - العمروانية، وأ شركات قائمة بمعرض لها في بلدان أخرى كالإمارات، مثلاً، يوجد ٤ شركات ككفافية إذا عرضنا من المنطقة العمروانية وإفريقيا في مالقينا بعد ١٠ شركات جديدة أبعده، الدور فيها، وهي بالمشارة ملحة ٢ شركات جديدة أيضاً في خلال سنة ونصف، فعمروانية أيضاً، فمشارة شركاتنا.

إن ازدياد هذه شركات التكافل سببه ازدياد الطلب على التأمين وفق الشريعة الإسلامية

وهو ما يفسر ولادة هذه الشركات. يضاف إلى ذلك أن تطور القطاع المالي المصرفي الإسلامي من جهة، ووفرة التمويل من جهة ثانية، ربما ألقى على مشامات مقبولة طرماً من جانب طرائق واسعة في كل المجتمعات الإسلامية أو الدول التي تتواجد فيها جالية إسلامية واقدماء على ذلك، أن بريطانيا مشاطق في حزيران (يونيو) ٢٠٠٧ شركة تكافية برأس مال ٢٠ مليون جنيه إمبرياني، على أن يرتفع رأس مالها إلى حدود ٥٠ مليون جنيهه إمبرياني ضمن مساهمة رجال أعمال من بريطانيا ومن الدول العظمى.

إن كمال ذلك الذي إلى اهتمام المستثمرين العالميين بمشاح التأمين الكفافي، فلم تأسيس شركتي إعادة تكافية من قبل شركتي ذلك و Swiss Re، وإن بل هذا على شيء. نظر أن هناك سوقاً وأحد التأمين الكفافي في التكافل - دبي، كما سلك في إطلاق أول شركة إعادة تكافية في المنطقة العمروانية بهذا المجمو، فهي أول شركة ملحة وأسملاً بهذا المصوب ١٦٤ مليون دولار مدفوع بالمشارة، إضافة إلى ٥٠٠ مليون دولار يشكل رأس المال المصروح، به، وهذا يعمل من الأول من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥.

وأ بقل في أن خروج دبي المالي الذي نجح ملحق فلاق التوجهات، فتح المجال أمام مدن أخرى للانضمام هذه العمروانية أن يكون لديها على مثابه لها.

في نسو الكويت بعيداً عن هذه النظرة مع أنها كمال منذ البداية في التهيئة.

ج بدون ذلك المشارة السياسية والمصرفية المشاطقة التي نتجت من العرو العربي لها سنة ١٩٩٠، وهو ما أدى إلى التعرف رجال الأعمال والمستثمرين وتردهم الآن بعد سقوط نظام صدام حسين. اختلاف الوضع هناك فالكويت، قائمة على النهضة العمروانية والاقتصادية كبيرة جداً.

من مع الملح المطور التأمين الكفافي، ما هي الإصلاحات التي يعطين لشركنا إعادة التكافية أن تهيئها لتأمين الكفافي، وما هو دور - التكافل - دبي، في هذا المصالح.

ج إن شركات إعادة التأمين الكفافي مساندة الأعضاء التي كانت توليه شركات التكافل لها، عدم وجود طاقات إعادة تكافية مطبقة حروماً، يعني أنه أصبح بإمكان أي شركة تكافية جديدة أن تكون لها إعادة مع شركات إعادة تكافية فقط لأنه قبل سنة وأقل، كان من الصعب على الشركة أن تكفافي أو أن تجد

التكافل - دبي، هي سنتها الأولى، وبمناهجه أهدأ

ملحة - التكافل - دبي، فقرة مهمة في سنتها الأولى وبمناهجه من الشركة العالمية مساندة، إن جورد على المصوب ٥000 ففوقها التأمينية طرقة الأمد، والقوية العالمية.

والم يكن هذا التضمين، ملحاً ٣ لتأمين على الشركة، ولا تفرقان، ولا حتى لوصل ففاح التأمين العربي الأكثر من سبب من بينها أن - التكافل - دبي، وبطرقها في مركز دبي المالي العالمي بعد من فهي الشركات العاملة حالياً في مجال إعادة التأمين الإسلامي من حيث رأس المال إضافة إلى أنها أولي شركات إعادة التأمين تقدم خدماتها حصراً لشركات التكافل، وأما وفق أحكام التأمين الإسلامية، فضلاً عن أنها وأحد شركة بين أريج، وبعض المؤسسات العالمية العالمية الكبيرة، من حين أن نفس أن من يتولى وإماليا التغطية، وهو السيد حنبل أبو زيد الذي بعد من أبرز خبراء التأمين بفرعية التقليدي والتكفافي في الوطن العربي، وقد خلق على هذا الحد والمثل، فإن هذا التضمين، يأتي دليلاً على ثقة وقوية عالمية مساندة لها في مساندة أنه جورد، وبمناهجه التزمو التكافل - دبي، في كافة مشامات ومضامين عالمية الجيدة لتصبح مثلاً، مهمة فريق العمل المتمسك لهذا الإنجاز والمتمسح إلى زيادة وتعزيز العلاقات العمروانية مع الزبائن.

إشارة إلى أن - التكافل - دبي، كانت خلال السنة الأولى من مشامتها أن تطلو مرفوعة لقدما ضمن ففاح إعادة التكافل مساندة لها المياه للتحمات، يضاف إلى ذلك تعلقها وبمناهجه في أسواق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن أسواق الشرق الآسيوي.



مستخلصنا حديثاً، وليس من مصلحة تلك الشركات أن تتعامل كثيراً معاً لأن هذا سوف يتركهم الشريكيين المبداء التصادمات مع كل العيون، ويقاسم المساهم مع هذه الشركات بأن يومية.

ج. هل نتوقع بعد سنة، مثلاً، أو عشر سنين أن تصبح «البنك-ري» شركة إعادة هيكلة، أو من «البنك-ري» شركة إعادة هيكلة، يشارك في التقييم مع الشاهين وفق الطريقة الإسلامية؟

ج. على المدى المنظور طبعاً لا، لأن سوق الشاهين التجاري أهم بكثير من سوق الشاهين الشكائلي. استقطاب المصنوعة العربية للشاهين، في «البنك-ري» هو استثمار استراتيجي والعلاقات منه تحتاج إلى سنوات، فهي التي المنظور أن يتفوق على إعادة الهيكلة، نظراً إلى أن الشاهين الشكائلي يمثل حديد العمود فضلاً عن أنها استفاد وأردت المقارنة فالواقعة نفسها تكمل الأخرى، وكلاهما يتعاملان في تكوين صناعة الشاهين في الوطن العربي.

ج. حين الصفح أن عام 2011 سيكون العام الذهبي للشاهين في الوطن العربي، هل تتفكر في «البنك-ري»؟

ج. نعم، وفي حد كبير.

أخرى مساهمة مثل Dubai Investment Bank و Emirates Industrial Bank و Dubai Islamic Bank وشركة قطر الإسلامية للشاهين. إن كل هذه المؤسسات لها بعد نظري واستراتيجية لتطوير الشاهين الشكائلي عبر «البنك-ري»، فالمبادرة التي أعدتها المؤسسة المساهمة جاءت في الوقت المناسب، وقد عززت التطورات الأخيرة موقع هذه الشركة.

من هنا فلا بد من «البنك-ري» من أن يلجأ إلى إعادة الإعادة هيكلة لتتفاعل مع إعادة هيكلة «البنك-ري» أو غيرها؟

ج. نحن في إعادة الإعادة هيكلة من الآن، العود إلى السوق العالمي لأبناء حدة أركنا عدم وجود إعادة الإعادة هيكلة لعدم السوق وانها بدأت، فنشرك، بينما أن يكون لها تصدق، بل إن بدأ وشركات التصديق، المعاصرة تعرض أن تكون إعادة الإعادة مع معينين حاصلين على تصديق، من نوع «أ» في ما يتضمن تعاملات مع الشركات العاملة التي بدأت تتعاقد الشاهين الشكائلي فلا مانع من التعاون معها، ولكن يوجد إشتراك هو العزلة فطحت شركة الشكائلي وهم شركة الشكائلي، وشكائلي يتقاسم نفس الأخطار فليس من

طاعت إعادة هيكلة، بل الآن هناك الشركة المتوسطة المبرور أن تعود الشاهين الأخطار الصغيرة والمتوسطة وحتى بعض الأخطار الكبيرة في شركات إعادة الشاهين الشكائلي هذا بكل المنطق الشكائلي أن الشاهين التي كانت تطرح الشاهين الشكائلي من قبل هي إعادة الشاهين وأنها كان التبرع، نمو إعادة الشاهين التجاري التقليدي وكان مصححاً به من قبل هيئات الرقابة وبمكتمل الضرورة فقط، ولكن الآن تطرح هذه الضرورة مع وجود معينين للشاهين ويعطون وفق الطريقة الإسلامية.

والنسبة إلى «البنك-ري»، فهي تنتمي إلى هذا العالم الإسلامي، وأبوها المنطقة العربية، ولذا فمن حين بعيد، وصحة إطلاقاً كنت بدأت على دراسة الواقع السوق والفرص من طرف المؤسسات مساهمة جداً كانت وراء مشروع «البنك-ري»، وعلى مستوى العمل ذلك والمصنوعة العربية للشاهين، «البنك-ري» التي لها خبرة تصل إلى 26 سنة في مجال إعادة الشاهين في المنطقة العربية، وقد ارتأت هذه المجموعة أنه من الضروري الارتقاء بنشاطها إلى مجال إعادة الشاهين الشكائلي، وهناك في «البنك-ري» البنك الإسلامي المستهدفة، الذي بدأ الأمر مؤسسة مالية إسلامية، كما أن هناك مؤسسة